

الفساد الإداري والمالي وأثره على مؤشرات التنمية الشاملة في الجزائر

Administrative and financial corruption and its impact on inclusive development indicators in Algeria

د. جدي عبد الحليم^{*1}

¹ مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد، جامعة قالم (الجزائر)، h.djeddi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/09/29 تاريخ قبول النشر: 2022/10/28 تاريخ النشر: 2022/12/31

الملخص:

انتشر الفساد بكل أنواعه في السنوات الأخيرة واتسعت مجالات ظهوره وأشكاله وأصبح ظاهرة عالمية، لا تقتصر على دولة أو منطقة معينة، بل يمتد إلى كافة المناطق والدول وأصبح يهدد الاقتصاد العالمي ليس فقط علة مستوى الدول النامية بل والدول المتقدمة أيضا.

ومع تزايد أثاره السلبية سارعت منظمات وحكومات العالم إلى المناداة بمحاربه بكافة السبل والوسائل المتاحة، فان لم تحقق هذه المنظمات والحكومات هدف القضاء عليه كليا يمكنها أن تقلل من استفحاله بنسب متفاوتة من اجل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الفساد الإداري والمالي، الشفافية والمساءلة، مكافحة الفساد، التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: D73, O11.

Abstract:

Administrative and financial corruption has become widespread in recent years, and its areas of expansion and forms have become more widespread. It has become a global phenomenon that is not limited to a particular country or region. It extends to all regions and countries and threatens the global economy not only in developing countries but also in developed countries.

With the increasing negative impact, the world's organizations and governments rushed to call for combating it by all available means . If these organizations and governments do not realize the goal of eradicating it completely, they can reduce it to varying degrees in order to achieve sustainable development.

Keywords: Administrative and financial corruption, transparency and accountability, combating corruption, sustainable development.

Jel Classification Codes: D73, O11.

* المؤلف المرسل: جدي عبد الحليم

1. مقدمة:

إن أخطار الفساد ونتائجه متعددة فقد لا يكون أخطر نتائج الفساد هدر المال العام ولكن الخطر الأكبر هو الخلل الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، فالفساد بأنواعه المختلفة وصوره المتعددة من الظواهر القديمة الجديدة التي اتسعت وزادت خطورتها في عالم اليوم لمالها من أثار سلبية على عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارة وبت التصدي لها طلبا ملحا، والبحث في أسبابها واتساعها وانتشارها والحد منها أمر في غاية الأهمية لدى استحوذت هذه الظاهرة ومواجهتها على اهتمام دول العالم واهتمام المنظمات والهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية وبشكل واسع في السنوات الأخيرة وذلك لانتشار الفساد بصور متعددة ودرجات متفاوتة في جميع دول العالم المتقدمة منها والنامية.

ومما سبق تبادر لنا طرح الإشكالية التالية:

ما المقصود بظاهرة الفساد الإداري والمالي؟ وما هي أثاره على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع للوصول للأهداف المحددة من أجل توصيف وضعية اجتماعية واقتصادية معينة وذلك عن طريق جمع المعلومات و تحليلها.

لهذا تم الاعتماد على مجموعة من الفرضيات أهمها:

- ظاهرة الفساد هي العائق الرئيس لعملية التنمية الشاملة في الجزائر.
- القضاء عل الفساد لا بد له من إرادة سياسية جادة تسبق سن القوانين.

أهداف الدراسة: يمكن أن نوجز أهم الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تناول المفاهيم النظرية المتعمقة بالفساد و التنمية.
- تسليط الضوء على أهم المقومات في الاقتصاد الجزائري .
- إظهار ما يمكن أن يكون عليه الوضع في الجزائر دون فساد.

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي السابق تم تقسيم هذه الورقة البحثية

إلى ثلاث محاور:

- _ الإطار النظري والتاريخي العام لظاهرة الفساد المالي والإداري.
- _ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على التنمية.
- _ اقتراح الحلول على المستوى الوطني مقارنة ببعض الدول الأخرى.

2- ظاهرة الفساد المالي والإداري من منظور نظري تاريخي:

يعدُّ الفساد بعمومه أحد أكثر الظواهر التي أُرقت بال صنّاع القرار في المجتمعات قديماً وحديثاً، فهي ظاهرة تضرب بجذورها في عمق التاريخ ظهرت بظهور الوجود البشري مما خلق نقاشاً واسعاً بين مختلف الأوساط الأكاديمية، الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وحتى القانونية للحد من هذه الظاهرة و التي تعد عائقاً أما كل محاولات الإصلاح في المجتمعات مهما كانت جادة و ذات نوعية.

2-1- تاريخ الفساد الإداري والمالي:

بالنظر إلى التاريخ يبدو الفساد حتماً فهو موجود منذ القدم ولا يزال في جميع أرجاء العالم، فظاهرة الفساد عموماً ومنه الفساد الإداري والمالي قديمة حديثة تنتشر في الدول الغنية والفقيرة، القوية والضعيفة، المتطورة والمتخلفة فهي ليست وليدة اليوم وليست مرتبطة بزمان أو مكان معين بل هي موجودة على امتداد المكان والزمان على اختلاف انتشارها ونجاعة مواجهتها فقد عثر فريق الآثار الهولندي عام 1997 في سوريا على ألواح لكتابات مسمارية تبين موقعا إداريا بدرجة ارشيف يكشف قضايا خاصة بقبول الرشاوي من قبل الموظفين العاملين في البلاط الملكي الأشوري قبل آلاف السنين، كما أن الألواح السومارية ومحاضر جلسات مجلس (أرك) وكذلك مصر الفرعونية والإغريق، والصين القديمة في تعاليم (كونفرشيبوس)، قد ورد فيها الدعوة إلى تكريس سيادة القانون للحد من ظاهرة الفساد الإداري ووضع قواعد لإرشاد موظفي الدولة وضبط عملهم. (معاينة، 2011، صفحة 104)

2-2 تعريف الفساد الإداري والمالي:

تعددت التعريفات لمفهوم الفساد فنجد هناك فساد في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والإداري.

ومن هذه المفاهيم ما عرفته وحددته منظمة الشفافية الدولية: "كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه وجماعته". (الججاوي، 2012، صفحة 61)

إذن يمكن تلخيص التعريف في المعادلة:

$$\text{الفساد} = \text{الاحتكار} + \text{القدرة على التصرف} - \text{مسائلة}$$

أو كما حددته منظمة الشفافية الدولية بالمعادلة التالية:

$$\text{الفساد} = (\text{الاحتكار للسلطة} + \text{حرية التصرف}) - (\text{مسائلة} + \text{شفافية} + \text{نزاهة}).$$

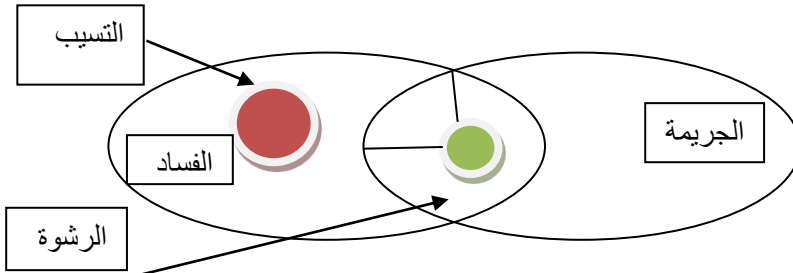
ويظهر في عدة أشكال منها الرشوة، المحسوبية، المحاباة و الوساطة ونهب المال العام والابتزاز.

وكذلك هناك من عرفه على أنه:

" استخدام الوظيفة أو المنصب لتحقيق غايات شخصية ومنافع خاصة سواء في القطاع الخاص أو في القطاع العام، حيث يخل الموظف بواجبات وظيفته أو يقوم بأعمال محرمة عليه عن قصد رغم علمه بتعليمات عمله." (معابرة، 2011، صفحة 73)

أما السيد علي شتا فقد عرف الفساد بأنه: "استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخصي أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة معينة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الأخلاقي." (السيد، 1999، صفحة 43)

الشكل رقم (01): العلاقة بين مفهوم الفساد والمفاهيم الاجتماعية ذات العلاقة



المصدر: (الججاوي، 2012، صفحة 36).

2-3-3 أنواع وخصائص الفساد الإداري والمالي:

هناك العديد من الخصائص التي يتصف بها الفساد عامة أي أنها قاسم مشترك بين كل أنواعه كما توجد خصائص تميز كل نوع عن الآخر، كما أن للفساد الإداري والمالي أنواع عديدة ومتعددة.

2-3-3-1 خصائص الفساد الإداري والمالي :

من أهم الخصائص التي يتميز بها الفساد عموماً أنها تتصف بالسرية بشكل عام حيث يقوم مرتكبو الفساد بالتمويه عن أنشطتهم التي يقومون بها. وكذلك اشتراك أكثر من طرف بالإضافة سرعة الانتشار إذ يشمل أولئك الذين يحتاجون إلى قرارات محددة وأولئك الذين يستطيعون التأثير في هذه القرارات والتخلف الإداري الذي يعتبر شكلاً من أشكال خيانة الثقة، كما يتضمن الفساد عامل الالتزام المتبادل والمعاملة المتبادلة فأعماله تشكل خرقاً وانتهاكاً للأمناء الواجب والمسؤولية.

2-3-3-2 أنواع الفساد الإداري والمالي :

يمكن حصر أنواع الفساد الإداري والمالي في النقاط التالية:

أ- حسب الأطراف المتعاملة فيه وقطاع الجغرافي: فنجند الداخلي، والخارجي، والمحلي، والدولي.

ب- حسب درجة تغلفه في المجتمع: الفساد الصغير (العادي)، الكبير (الشامل).

ج- حسب درجة التنظيم: وهو نوعين المنظم والعشوائي.

د- حسب نوع القطاع الذي ينتشر فيه: الفساد في قطاع العام والفساد في القطاع الخاص.

هـ- حسب المستوى: فهناك فساد في الطبقة القاعدية والوسطى والقمة.

و- حسب العائد: الفساد من أجل عائد مادي والآخر غير مادي.

ي- بحسب جوانب الحياة: فمنه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وحديثاً الفساد البيئي.

2-4 مظاهر الفساد الإداري والمالي وأسبابه:

ويمكن شرح مظاهر الفساد الإداري والمالي وأسبابه في النقاط التالية على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر:

2-4-1 مظاهر الفساد الإداري والمالي:

التهرب الضريبي والجمركي و غسيل الأموال و تجارة الأسلحة والمخدرات و السرقة ونقشي الإجرام. شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ لدى أقلية في المجتمع كذلك شيوع ظاهرة الرشوة حتى أنها أضحت تبدو من إتمام أي معاملة أو خدمة. البيروقراطية والمحسوبية والولاء في شغل الوظائف والمناصب بدلا من الجدارة والكفاءة والمهارة المهنية والنزاهة.

2-4-2 أسباب الفساد الإداري والمالي : (أيمن، 2013، صفحة 40)

تعطيل صدور القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في أشغال الوظائف العامة وإسنادها إلى محدودي الكفاءة وتشكيل لجان (الصفقات و الاستيراد) من غير ذوي الاختصاص في ظل غياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد و ضعف المنافسة السياسية والتي تعكس ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية مع غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل المناصب العادية أو العليا بالإضافة إلى ضعف الرقابة فهي لا تعدو أن تكون شكلية أما نتائجها فتهمل مع ضعف الوازع الديني وانتشار الجهل وحب النفس والمال.

3- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد على التنمية:

الباحثون يميزون بين ما يدعونه الفساد الصغير أي الفساد على المستوى البيروقراطي كالرشوة لموظف لاختصار مدة تقديم الخدمة وسواه مما يعتبر ذا اثر ضئيل في المجتمع مقارنة بالأعمال الفاسدة التي يقوم بها أصحاب القرار السياسي. ذو اثر سلبي كلي في المجتمع ويعتبر فسادا كبيرا وبالرغم من أن الفساد بأشكاله يلحق الضرر بالمجتمع وعلى مسار التنمية التي تمس جميع جوانب حياة الفرد من اجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

3-1 ماهية التنمية:

تتباين تعريفات التنمية ويرجع هذا التباين إلى اختلاف المفكرين كل وفق تخصصه والى اختلاف الاستناد النظري لصياغة المفهوم وتباين الإيديولوجيات التي تستند إليها عمليات التنمية وأساليبها ومن أهم التعاريف التي جاءت في هذا الإطار نذكر:

يرى محمد عاطف غيث أن التنمية: "هي التحريك العلمي لمجموعة من العمليات الاجتماعية الاقتصادية من خلال إيديولوجية معينة لتحقيق التغير المستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها، إلى حالة مرغوب الوصول إليها" (عاطف غيث، 1985، صفحة 10).

ويؤكد تعريف آخر أن التنمية: "هي مركب من أهداف الرفاهية كالححد من الفقر والبطالة وعدم المساواة، وحمل الأفراد على الاستثمار لإعداد الشباب للعمل والمواطنة وللإعداد للجيل القادم ولذلك فهي تتطلب تعبئة جهود الفرد والجماعة". (رشوان، 2009، صفحة 12)

وعموماً فالتنمية هي العملية التطويرية للبلدان النامية وهي في حقيقتها شعار للطموح والجدد والانجاز وهي تعبر عن زيادة تراكمية سريعة ودائمة خلال فترة زمنية معينة تحيط بجميع الجوانب البنائية والوظيفي وتحديث قبلها تغييرات كيفية عميقة وشاملة وعليه فهي تشمل أنواع مختلفة مثل: التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية، التنمية الثقافية والنفسية.

أما فيما يخص تعريف التنمية الاقتصادية فهي: "مجموعة من الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف إلى تحقيق تغير هيكل في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعاً مستمراً لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات الشعب التي تساهم في تحقيقه". (صالح، 2006، صفحة 91)

وبالتوازي كان يجب أن تنعكس هذه التنمية الاقتصادية على المجتمع ككل من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية كذلك والتي تظهر مقوماتها في التعريف التالي: "تحقيق الاحتياجات الأساسية بتوفر السلع الأساسية (الطعام والكساد والسكن) و الخدمات الأساسية، (مياه نقية، الرعاية الصحية والتعليم) وحق المشاركة في التنمية و الحق في فرص عمل مجزية و بتأكيد على تلبية الاحتياجات كهده للتنمية فإنه ضمناً يركز الاهتمام على الحاجات الأساسية للفقراء من السكان لان الحاجات الأساسية للأغنياء متوفرة، وهذا يعني ضمناً اهتمام المفهوم بتوزيع ثمار التنمية بين الأفراد والفئات والجهات أي خلق مجتمع المساواة" (صادق، 1988، صفحة 21)

باندماج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وباقي جوانب الحياة تشكل لنا ما يسمى بالتنمية الشاملة، بعدها ظهر تيار ينادي بالتنمية البيئية فالإنسان بدون محيط تتوفر فيه شروط الحياة لا معنى لكل مجهوداته في باقي المجالات، ليصل المجتمع الدولي إلى المفهوم العام والأشمل للتنمية يتوافق والتطورات السريعة التي تحدث في الكون ألا وهو التنمية المستدامة.

وبما أن ظاهرة الفساد تمس حياة الإنسان من كل الجهات فقط كانت هناك علاقة عكسية تربط عامل الفساد عامة والفساد الإداري والمالي خاصة مع عامل التنمية بأنواعها في مجتمع ما سواء وطنيا أو دوليا، ومما سبق يمكن نوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد الإداري والمالي على التنمية.

3-2 الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي على التنمية:

الاهتمام الجدي بدراسة موضوع الفساد على مستوى دولي بدأ مع التركيز على التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة والتي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة انتهاء الاستعمار وخروج المستعمر منها وحتى منتصف التسعينات من القرن الماضي لم تكن منظمات التنمية الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي، تولي اهتماما خاصا موضوع الفساد وأثره في إقامة التنمية الاقتصادية. وبالرغم من توافر أدلة تجزم أن ما يقارب نصف الأموال والمساعدات الخارجية المخصصة للتنمية كان ينتهي في الحسابات الخاصة لبعض القيادات والزعامات في بعض الدول الإفريقية لدى المصارف الخاصة في دول أوروبية، فالفساد يشكل إعاقة كبرى في وجه التنمية الاقتصادية فهو يزيد كلفة المعاملات والمشاريع والصفقات ويحد من دوافع الاستثمار كما يحد من دخل الدولة بسبب التلاعب في التحصيل الضريبي. وهو بذلك يهدد التنمية والتقدم ويعوق عملية التنمية المستدامة. فالفساد يؤثر سلبا على الاستثمار المحلي ويزيد من صعوبة الأمر لما له من تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي وتراجعها وما يسببه من مشاكل كبيرة للدول النامية التي تحتاج إلى الاستثمارات الأجنبية، ويرجع ذلك لان المستثمر الأجنبي سوف يتكلف بأعباء الاستثمارات الشرعية من رسوم وغيرها إلى جانب الأعباء غير الشرعية والتي تتمثل في الرشاوي والهبات المشبوهة. (بوسعيد، 2013، صفحة 53)

وقد يتعقد الأمر إذا كانت مبالغ الرشوة الفساد غير محددة والجهات التي تحصل عليها غير معلومة ومتعددة.

فالفساد يؤثر على كفاءة البنية التحتية والإنتاجية، فضلا عن رفع تكلفة التشغيل وخاصة في المنشآت التي تم انجازها بدون كفاءة، بالإضافة للتأثير على الإنفاق العام وميزانية الدولة، لأنه يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في المجالات الأقل أهمية مما يؤدي إلى التأثير السلبي على الأداء الاقتصادي ككل وتراجع معدلات الأداء وانخفاض معدل النمو الاقتصادي والنتائج المحلي و عرقلة الأداء الاقتصادي في ظل اقتصاديات السوق لأنه في ظل الفساد تختلف الدخول والمزايا ليس نتيجة لاختلاف المهارات والكفاءات وتباينها ولكن تختلف وفقا لمعايير أخرى.

ومن أهم آثار الفساد المالي والإداري أنه يفضي إلى فساد أكبر وجرائم اقتصادية خطيرة ومن أخطرها غسيل الأموال.

3-3 الآثار الاجتماعية للفساد الإداري والمالي على التنمية: (الخوaja، 2012، صفحة 12)

إن الفساد المسبب الرئيسي للفقر وأكبر عامل يحول دون محاربه ففي كثير من الدول وخاصة في الدول النامية يزيد الأمر تعقيدا أن كلا من الفقر والفساد يغذي كل منهم الآخر فتدور التنمية في حلقة مفرغة حيث الفساد يزيد الفقر والفقر يزيد الفساد فيصعب معالجة الأمر.

إن تحويل الموارد والإمكانات الحقيقية من مصلحة المجتمع ككل إلى مصلحة أشخاص فيتم تركيز المصلحة والثروة في يد فئة قليلة من المجتمع ويسود المجتمع عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، فقد أوضح تقرير الأمم المتحدة عن تنمية الموارد البشرية لعام 2006 أن الفساد الإداري والمالي يعد عاملا أساسيا يساهم في تخلف الدول النامية ويساعد على تفاقم الأزمات بها. ويعتبر الفساد أولا وقبل كل شيء هو مشكلة أخلاقية فانه في حالة استمراره وانتشاره يقدم نظاما يقيم منحرفا وثقافة الفساد تحدد ليس فقط أسس الحكومة وإنما أيضا تضرب جذور ثقافة وأخلاق المجتمع وانهيار القيم والمبادئ. فهو يؤدي إلى المساس بالأمن والصحة العامة، إن فساد الجهات المسؤولة عن التفتيش على المسائل المتعلقة بالشروط الصحية تدفع للتغاضي عن المخاطر التي قد تلحق بالمواطنين من حيث نظافة المطاعم والمستشفيات وأنظمة الأمان في المصانع والتخلص من النفايات الضارة بالبيئة بالإضافة إلى التساهل في تطبيق أنظمة المرور وتسهيل تهريب البضائع الفاسدة إلى داخل البلاد وربما حتى تهريب المخدرات وبالتالي زيادة

معدل الجرائم. و قد يترتب فرض العقوبة على الفاسدين بالحبس أو الفصل من العمل العديد من المشاكل الاجتماعية المتعلقة برعاية الأسرة وتربية الأبناء. فهجرة الكفاءات إلى الدول الأخرى نتيجة عدم العدالة وعدم الرضا عن الأوضاع عامة، وظاهرة الحرقة في وسط الشباب البطال. (الغنام، 2011، صفحة 102)

4- اقتراح الحلول على المستوى الوطني مقارنة ببعض الدول الأخرى:

يعد الفساد المالي والإداري من أهم عوائق التنمية في أي مجتمع مما يقتضي تبني إستراتيجية تقوم على الشمولية والتكامل للمكافحة من أجل العمل على التقليل من الفرص والمجالات التي تؤدي إلى وجوده، تضيي عليه الشرعية والمقبولية من المجتمع وتعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه ووضع العقوبات الرادعة بحق مقترفيه فالفساد الإداري والمالي يحدث بسبب المناخ السياسي وإتباع بعض الدول أيدولوجيات مختلفة معاصرة تتعارض أو تتفق بشكل أو بآخر مع التعاليم الدينية.

4-1 الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد الإداري والمالي:

هناك العديد من الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد الإداري والمالي، وتنقسم إلى نوعين العالمية منها والوطنية.

أ_ الجهات العالمية:

وهي ثلاث جهات رئيسية بها مؤسسات مالية ومنظمات مدنية:

الأمم المتحدة: أصدرت عدد من القرارات لمكافحة الفساد أو الحد منه.

المؤسسات المالية الدولية: وهي مؤسسات عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية وأحيانا تلجا إلى الحد من الفساد بتعليق هذه المشاريع وتعليق المساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد. (عداي، 2006، صفحة 11)

منظمة الشفافية العالمية: أنشأت في 1993 وهي غير حكومية تعمل بشكل أساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضوح التشريعات وتبسيط الإجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في المرونة والتطور وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية

ب_ الجهات الوطنية "الجزائر":

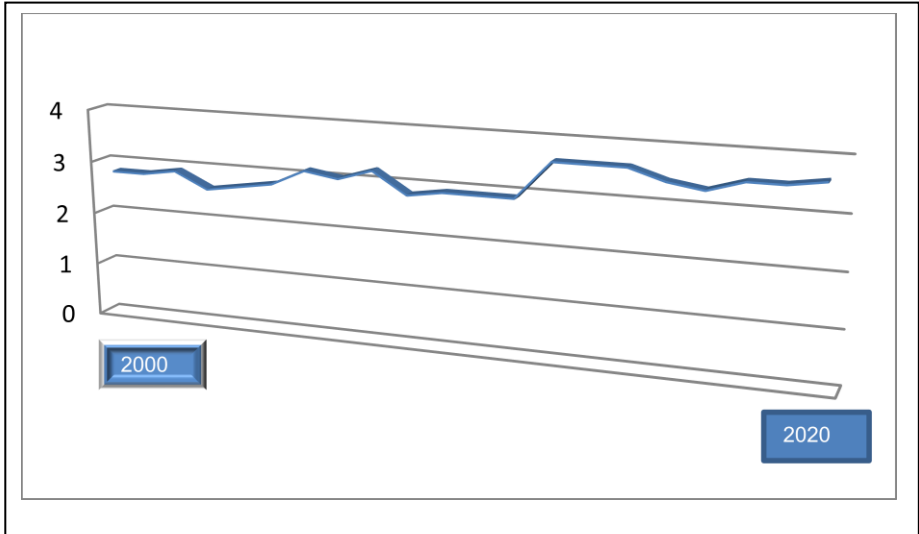
لقد صادقت الجزائر على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وكذا اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومحاربه المعتمدة في 2003/07/12. وهو الأمر الذي دفع بالمشروع الجزائري إلى استحداث قانون خاص بجرائم الفساد أطلق عليه تسمية قانون

الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في 2006/02/20، والذي جاء من أجل الشفافية والنزاهة. (عثماني، 2017، صفحة 32)

وبالرجوع إلى الباب الرابع من هذا القانون نجد أن المشرع قد نص على تجريم مجموعة من الأفعال واعتبرها جرائم فساد، ذكرت في المواد من 28 إلى 47 وهي:

" جريمة رشوة الموظفين، اختلاس الممتلكات من قبل موظف عمومي أو استعمال على نحو غير شرعي، الإعفاء أو التخفيض غير قانوني في ضريبة أو رسم، استغلال النفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة، تعارض المصالح.

الشكل رقم(02): تطور مؤشر مدرجات الفساد في الجزائر للفترة 2000 حتى 2020



المصدر: (المنظمة العالمية للشفافية، 2009، الصفحات 512-550).

والملاحظ أن المشرع الجزائري أحسن تفصيل اتفاقية مدريد وبذلك كفل التعارض بين القانون الداخلي والقانون الدولي، كما ضمن عدم تغطية أي جريمة من جرائم الفساد.

4-2 مراحل محاربة الفساد الإداري والمالي والمرتكزات الرئيسية لمكافحته:

لكي تكون هناك معالجة فعالة وشاملة للفساد الإداري و المالي يفترض بنا معرفة الأسباب التي أدت إلى ظهوره، ولكون الفساد ظاهرة شمولية فقد تعددت أبعادها وأسبابها لتمس مختلف الجوانب الشخصية والمؤسسية والبيئية وسيتم توضيح هذه العناصر فيما يلي:

4-2-1 مراحل محاربة الفساد الإداري والمالي :

تتقسم إلى ثلاث مراحل هي: (الغنام، 2011، صفحة 47)

أ_ المرحلة الأولى: جهود ما قبل وقوع جريمة الفساد الإداري والمالي (الوقائية) والتي تعد أكثر فاعلية ويجب أن تكون مفضلة لأنها أقل تكلفة وإهدارا للموارد.

ب_ المرحلة الثانية: الجهود أثناء وقوع جريمة الفساد الإداري والمالي (الدفاعية).

ج_ المرحلة الثالثة: جهود ما بعد وقوع جريمة الفساد الإداري والمالي (العلاجية).

4-2-2 المرتكزات الرئيسية لمكافحته:

ومن أجل التخلص منه يجب التركيز على:

أ_ المحاسبة: و هي الهيئة المستقلة التي تتابع المعاملات التي تجريها أو تعقدتها مختلف الإدارات أو المؤسسات التي تقع في نطاق اختصاصها.

ب_ المساءلة: و تعني كفاءة ممارسة النفوذ والتأثير على المحكومية "حوكمة"، فهي التي تربط المسؤولية بالمساءلة وإعطاء الحساب لضمان التدبير الأمثل للموارد المادية والبشرية وربط المنجزات بالأهداف المسطرة . (غيدان، 2014، صفحة 35)

ج_ الشفافية: وتساعد على وجود قنوات وآليات لضمان وصول الأفراد إلى أصحاب القرار، من أجل توفير المعلومات الدقيقة في وقتها وإتاحة الفرص للجميع للإطلاع عليها ونشرها.

د_ النزاهة: والتي تكفل تحقيق الإدارة الرشيدة، فهي منظومة للقواعد والقيم المؤطرة لمسؤولية الحفاظ على الموارد والممتلكات العامة واستخدامها بكفاءة. (المنظمة العالمية للشفافية، 2009، صفحة 557)

هـ_ الشرعية: قانون الرقابة البرلمانية، المساواة، حرية التعبير، التعددية، تداول السلطة.

4-3 الحلول التي يمكن إتباعها في الجزائر على ضوء تجارب الدول أخرى:

الملاحظ أن الجزائر تعتبر من أغنى الدول، لكن في مقابل ذلك لم تحقق التطور المنشود في مجال التنمية وفي جميع المجالات. (رشوان، 2009، صفحة 68)

والسبب المباشر والحقيقي هو استفحال ظاهرة الفساد بكل أنواعه وعلى جميع المستويات في المجتمع الجزائري وبذلك نخلص أن مشكلة الجزائر هي ارتفاع نسبة الفساد وليس في قلة الأموال والموارد.

في الوقت نفسه كانت هناك العديد من الدول العالمية والعربية تعاني من نفس الظاهرة وينسب متفاوتة لكن أدركت نقطة ضعفها وعملت على علاجها بكل السبل والطرق.

من أجل الخروج بشعوبها إلى بر الأمان ومن بين هذه الأمثلة: ماليزيا، تركيا، سنغافورة وهونج كونج، كوريا الشمالية والجنوبية.

أما فيما يخص الدول العربية فهي لم تكن لها تجارب رائدة في هذا المجال لكنها قطعت أشواط كبيرة في مكافحة هذه الظاهرة مقارنة بالجزائر التي احتلت المراتب الأولى في الفساد سواء عربيا أو عالميا.

ومن أجل مكافحته فقط اعتمدت جميع الدول على عدة تدابير مثل التسريع بتنفيذ برنامج الإدارة الإلكترونية ودعمه بالإجراءات الموكبة له. واستصدار تشريع ونصوص تطبيقية لمنع تضارب المصالح مع تدعيم فعالية قوانين التصريح بالامتلاكات لمحاربة التهرب الضريبي بالإضافة إلى إثراء مشروع المرسوم المتعلق بالصفقات العمومية بمقتضيات موحدة تحد من السلطة التقديرية الواسعة وتحدث آلية مستقلة للحسم في الشكاوي والتظلمات وتفعيل آليات التبليغ عن الفساد المتاحة للمواطنين. (الغنام، 2011، صفحة 38)

أما من جهة القضاء ومن أجل إضفاء العدالة الاجتماعية يجب العمل على تدعيم شفافية العمل القضائي ورفع من كفاءة الجهاز القضائي وضمان فعالية الجهاز القضائي واعتماد قضاء متخصص في مجال مكافحة الفساد الإداري والمالي.

لابد من التركيز على إحياء القيم الدينية التي أبتعد عنها المجتمع والإشارة إلى المفاهيم والقيم السيئة التي يجب التخلص منها كإهمال الوقت وخدمة الأقارب والمعارف على حساب العدالة والمساواة مع إيجاد الصيغ و تبادل الخبرات مع الدول الأخرى في مجال الوقاية من الفساد الإداري والمالي ومماريته.

إن التوعية بمضار و أخطار الفساد الإداري والأخلاقية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية مع عملية الرقابة المالية في معظم جوانبها يتطلب في البداية إرادة

سياسية ورؤية واضحة لما نتوخاه من نتائج ولعل الخطوة الأولى في هذا المجال هي دراسة المهام والواجبات المسندة إلى كل جهة رقابية وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة عليها وإزالة التعارض بينها ومن ثم إيجاد آليات مناسبة للاتصال وتبادل المعلومات والتقارير، ليس بين الأجهزة الرقابية فقط، وإنما أيضا مع الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد، وفي ما يلي بعض الإجراءات العملية التي يمكن أن تساهم في تحسين الرقابة المالية والمساءلة: (المنظمة العالمية للشفافية، 2009، صفحة 719)

- تشديد المسؤولية على الجهات والأشخاص الذين لا يبدرون إلى تصويت الملاحظات الرقابية، سواء التي يديها ديوان المحاسبة أو وزارة المالية، خاصة وان هناك مخالفات تمضي عليها عدة سنوات دون تصويت؛
- تطوير عمل وحدات الرقابة الداخلية من حيث إصدار تشريع ينظم عمل وحدات الرقابة الداخلية وعدم الاكتفاء بالتعليمات أو البلاغات وربطها إداريا مع أعلى سلطة في الوزارات أو المؤسسات أو الدوائر بالإضافة إلى وضع تعليمات تنظيمية وأدلة عمل لتنظيم نشاطات هذه الوحدات؛
- تعزيز استقلالية مجلس المحاسبة في الجزائر من حيث صلاحيات تعيين رئيس المجلس وصلاحيات إقالته والمدة التي يمكن أن يستمر خلالها في رئاسة المجلس و وضع معايير للمناصب العليا في مجلس المحاسبة بما في ذلك طلب خطة تنفيذية وبرنامج عمل ومعايير أداء البث في الخلافات التي تنشأ مع الجهات الحكومية من خلال جهة محايدة وليس من قبل مجلس الوزراء. (صادق، 1988، صفحة 78)
- تفعيل عمل وحدة الرقابة المركزية، وقد يستدعي ذلك ربطها ادريا أو وضعها كوحدة إدارية ضمن ديوان المحاسبة، وذلك لأنه خلال السنوات الماضية لم تستطيع وزارة المالية أن تفعل هذه الوحدة ا وان تدفعها إلى القيام بواجبات المتوخاة من استحداثها؛ (صادق، 1988، صفحة 92)
- قيام مجلس المحاسبة بتزويد مجلس الأمة والبرلمان بالتقارير في الأوقات المحددة ووفقا للتشريعات؛
- تحديث إدارة اللوازم العامة بما في ذلك اعتماد سياسات شراء بما يتفق مع الاحتياجات الفعلية الدقيقة، واستحداث فرع للمعلومات تكون مهمة توفير البيانات اللازمة حول أسعار ومواصفات اللوازم؛

- مزيد من التطوير والتحديث لأسلوب إعداد الموازنة العامة، لتصبح وسيلة فعالة للرقابة على أداء المؤسسات الحكومية؛
- عدم إدراج أي مشروع رأسمالي في الموازنة العامة أو في موازنات المؤسسات المستقلة إلا في حال توفر دراسة جدوى اقتصادية تبرر تنفيذ المشاريع المختلفة؛
- تفعيل دور مجلس الأمة والبرلمان في مجال الرقابة المالية والمساءلة على الأداء، وهذا بحسب رأي العديد من الجهات لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إجراءات جذرية تتعلق ببعضها حسب طبيعة القانون الانتخابي والالتزامات المترتبة على اللجنة المالية في المجلس النواب وصلاحياتها؛
- نشر الوعي الرقابي وتعزيز الشفافية والمساءلة وفتح المجال أمام حرية الصحافة.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في متابعة القضايا المالية والرقابية وإتاحة البيانات والمعلومات المالية لأوسع شريحة من المواطنين، وتقبل الآراء التي قد تطرح والعناية بها وأخذها مأخذ الجد؛

5- الخاتمة:

الفساد الإداري والمالي أهم عوائق التقدم والتنمية عبر العصور، كانت أساليبه تتطور تطوراً سريعاً ومتسارعاً. فربما يكون المدخل الصحيح لفهم الفساد في البلاد هو ملاحظة درجة المؤسسة والعنصرية في عمله ووسائله وحيله حتى يكاد يكون عصياً على محاولات مكافحته مهما كانت جادة وصادقة، وحتى حين تتبنى هذه المكافحة جهات عليا في الدولة، فما تكشفه وسائل الإعلام ومناقشات السياسيين من وقائع الفساد تدل على انتشار كبير وواسع للفساد وقيمه وممارساته في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية، ولعل أصعب ما يواجه الإصلاح الاقتصادي الجاد هو موضوع الفساد، ومن أجل هذا استأثرت ظاهرتُه الاهتمام الكبير لإيجاد حل له، بسبب انه يشكل خطراً عظيماً على أي كيان يحل فيه، فهو وباء حقيقي.

ولم تعد ظاهرة الفساد اليوم مجرد مشكلة داخلية بالدولة بل أصبحت ظاهرة معولمة، إذ أن أشكاله وأنماطه أصبحت جد معقدة يصعب التعرف عليها أحياناً وانتشرت في كل المجتمعات أو أصبحت القاعدة للتعامل لدى العديد من الأعوان.

و للحد من ممارسات الفساد عامة نحتاج إلى تربية دينية قائمة على القيم وعادات العدل والمساواة، وتبني منهجية إصلاح سياسي واجتماعي وثقافي.

أما بالنسبة إلى الفساد الإداري والمالي خاصة فيجب الإسراع في إعادة بناء وإصلاحات اقتصادية تمس كل المستويات وكل القطاعات، والاهتمام أكثر برفع مستوى التنمية البشرية فهي الأساس لنجاح سبل العلاج التي تم ذكرها في هذه الورقة البحثية.

الإجابة على الفرضيات:

- الفرضية الأولى ظاهرة الفساد هي العائق الرئيس لعملية التنمية الشاملة في الجزائر صحيحة فلقد ساهم العديد من العوامل والأسباب من استفحال هذه الظاهرة منها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر انعدام ممارسات الحكم الراشد وغياب المساءلة والشفافية، واعتماد السياسات العامة الضعيفة الهشة، وانعدام وغياب القيم الإنسانية والمؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة والطمع البشري
- الفرضية الثانية القضاء على الفساد لا بد له من إرادة سياسية جادة تسبق سن القوانين صحيحة فهذا ما يدفع إلى منح الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته قدر كبير من الاستقلالية لكي تزيد من فعالية و نجاعة نشاطها في مكافحة الفساد والتوسيع من صلاحياتها ومهامها والغاء تبعيتها للسلطة التنفيذية من أجل أن تمارس عملها بأريحية ونزاهة بعيدة على كل الضغوطات مع تعديل النصوص القانونية المنظمة لنشاطها من أجل منحها الصالحية المطلقة في تحريك الدعوى العمومية.

6- قائمة المراجع:

- محمود محمد معايرة، (2011)، الفساد الإداري وعلاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري، دار الثقافة، عمان، الأردن.
- طلال محمد علي الحجاوي وآخرون، (2012)، توظيف الدور الرقابي في مكافحة الفساد الحكومي وتأثيره في الاقتصاد الوطني، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، منشور في المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء.
- السيد علي شتا، (1999)، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مكتبة شعاع، الإسكندرية.
- أيمن احمد محمد، (1985)، الفساد والمساءلة في العراق، ورقة سياسات، الصادرة عن مؤسسة فريدريش ايبيرت، مكتب الأردن والعراق ، بغداد، أيلول 2013.
- محمد عاطف غيث، مريم أحمد مصطفى، "قضايا التنظيم للتنمية في العالم الثالث"، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- حسين عبد الحميد رشوان، (2009)، "التنمية: اجتماعيا- ثقافيا- اقتصاديا- سياسيا- اداريا- بشريا"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

- صالح صالح، (2006)، "المنهج التنموي: البديل في الاقتصاد الإسلامي"، دار الفجر، الجزائر.
- محمد توفيق صادق وآخرون، (1988)، "دوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ في الوطن العربي"، بدون دار النشر، الكويت.
- سارة بوسعيد، (2013)، دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
- حمدي الخواجا، (2012)، اثر الفساد على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، هيئة مكافحة الفساد، ورقة عمل مقدمة في الورشة التدريبية بعنوان "الموروث الديني ودوره في محاربة الفساد، رام الله، فلسطين، 2012/06/11.
- نور شدهان عداي، عبد الكاظم داخل عجلان، (2006)، الفساد وأثره على الاقتصاد العام، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، العراق.
- عثماني احمد، (2017)، المسؤولية الجزائية للموظف عمومي في حماية المال العام في ظل قانون الوقاية ومكافحة الفساد، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
- فهد بن محمد الغنام، (2011)، مدى فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، تخصص العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- رعد كاظم غيدان، (2014)، مرتكزات الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في العراق 2010-2014.
- المنظمة العربية لمكافحة الفساد، (2009)، الرقابة المالية في الأقطار العربية، بحوث ومناقشات الندوة التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، بيروت، أكتوبر 2009.